

1500 جنيه للعمالة غير المنتظمة بعيد العمال هل تنهي المعاناة!؟



الجمعة 1 مايو 2026 12:00 م

أعلنت وزارة العمل في مصر صرف منحة عيد العمال للعمالة غير المنتظمة بقيمة 1500 جنيه لكل عامل، بإجمالي 355.3 مليون جنيه يستفيد منها 236849 عاملاً في 27 محافظة عبر مكاتب البريد، مع استمرار الصرف لمدة شهر.

تفتح المنحة ملف ملايين العمال خارج العقود والتأمينات، لأن الحكومة تقدم دعماً موسمياً قصيراً الأجل بدل بناء حماية دائمة، بينما يواجه عمال اليومية والبناء والحرف والزراعة والصيد أسعاراً مرتفعة ودخلاً متقطعاً بلا ضمان حقيقي.

منحة 1500 جنيه بين الصرف التدريجي واتساع الاحتياج

وبحسب بيان وزارة العمل، يبدأ صرف المنحة من منافذ الهيئة القومية للبريد باستخدام بطاقة الرقم القومي، وتستمر عملية الصرف لمدة شهر لتقليل التكدس وتنظيم وصول المستحقات، بينما تمتد حركة الصرف بعد العطلة الأسبوعية بشكل تدريجي بداية من الأحد 3 مايو 2026.

وفي السياق نفسه، رفعت الحكومة قيمة منحة العمالة غير المنتظمة إلى 1500 جنيه بعد أن كانت 1000 جنيه، كما وُجّه عبد الفتاح السيسي بصرف منحة استثنائية شهرية بالقيمة نفسها لمدة 3 أشهر من مايو حتى يوليو 2026، خلال احتفال عيد العمال في شرق بورسعيد.

لكن هذه الزيادة لا تلغي الفجوة بين الدعم الموسمي وتكاليف المعيشة، لأن العامل الذي لا يملك دخلاً ثابتاً يحتاج إلى حماية شهرية وتأمين صحي وتعويض بطالة، لا إلى مبلغ مرتبط بالمناسبات ولا يكفي وحده لضمان استقرار أسرته خلال موجات الغلاء.

لذلك تتحول المنحة إلى اعتراف رسمي بحجم هشاشة الفئات التي تعمل خارج النظام الرسمي، حيث تستهدف الحكومة عمال اليومية وعمال البناء والحرفيين والمزارعين وعمال الصيد، وتشترط الجنسية المصرية وعدم امتلاك سجل تجاري والتسجيل في مديريات العمل والعمر بين 20 و60 عاماً.

ومن ناحية التنفيذ، يظل التسجيل في مديريات العمل مدخلاً حاسماً للحصول على المنحة، لكن هذا الشرط يكشف مشكلة أعمق، لأن ملايين العمال يعملون فعلياً خارج قواعد البيانات الرسمية، وترتكهم الحكومة بين مكاتب التسجيل ومواقع العمل بلا عقد ثابت أو مظلة تأمينية مكتملة.

عمال خارج التأمينات ودعم لا يصنع استقراراً

ثم تكشف أرقام سوق العمل أن الأزمة أكبر من مبلغ 1500 جنيه، إذ بلغ إجمالي قوة العمل في مصر 34.154 مليون فرد عام 2025، بزيادة 6.6% عن عام 2024، وهو رقم يضع ملف العمل غير المنتظم داخل قلب الاقتصاد لا على هامشه.

وبسبب اتساع هذه الكتلة، تصبح المنح الموسمية إجراءً محدوداً أمام سوق عمل ينتج وظائف بلا عقود كافية ولا تأمين مستقر، إذ يعمل كثيرون في البناء والزراعة والصيد والحرف بأجر يومي يتوقف عند المرض أو الإصابة أو تراجع الطلب من دون تعويض منتظم.

وفي هذا الإطار، قال إلهامي الميرغني إن الأجر العادل يجب أن يكفي تكاليف معيشة العامل وأسرته، كما شدد في تصريحات أخرى على ربط الزيادات السنوية بالتضخم، لأن العلاوات الضعيفة وسط ارتفاع الأسعار تعني خفصاً فعلياً لأجور العمال.

وبناء على ذلك، لا تعالج منحة عيد العمال جذور الأزمة، لأن المشكلة لا تقتصر على نقص النقد وقت المناسبات، بل ترتبط بغياب أجر كريم وعقد ثابت وتأمين اجتماعي وصحي وتعويض واضح عند البطالة أو الإصابة أو توقف العمل

كما قال مجدي البدوي إن المنح تمثل خطوة مهمة لتخفيف الأعباء على العمالة غير المنتظمة، لكنه ربط أهميتها بالحاجة إلى حلول هيكلية أوسع، وفي مقدمتها توسيع مظلة التأمينات ودمج هذه الفئات داخل الاقتصاد الرسمي بدل تركها للدعم المتقطع

ومن جهة الحقوق العمالية، أكد كمال عباس أن تعويض البطالة حق وليس منحة، وطالب بتسجيل جميع العاملين والمتعطلين في قاعدة بيانات موحدة، وإنشاء منظومة تدريب تحويلي تساعد العامل على تغيير مجاله عندما لا يجد فرصة مناسبة في سوق العمل

الحكومة تدفع موسميًا وتتأخر في الدمج الحقيقي

بعد ذلك تظهر مسؤولية الحكومة في تحويل ملف العمالة غير المنتظمة من إدارة مناسبات إلى سياسة عامة، لأن الصرف عبر البريد وتنظيم الطوابير لا يكفيان وحدهما، ما دام العامل يعود بعد المنحة إلى موقع عمل بلا عقد ولا تأمين ولا حد أدنى مضمون

وفي السياق ذاته، طالب شعبان خليفة بمد مظلة الحماية الاجتماعية إلى كل عمال مصر، وخاصة العاملين في القطاع الخاص والعمالة غير المنتظمة، ودعا إلى تأمين اجتماعي وصحي يخفف الضغوط الاقتصادية عن الفئات الأشد فقرًا

وبالإضافة إلى التأمين، يحتاج الملف إلى عقود عمل رسمية وآلية تسجيل مرنة وفرص تشغيل مستقرة بأجور عادلة، لأن العامل غير المنتظم لا يحتاج إلى استدعاء موسمي وقت الأعياد فقط، بل يحتاج إلى اعتراف قانوني كامل بعمله وحقوقه ومخاطر مهنته

وعلى مستوى السياسات، يتطلب الدمج الفعلي تطوير التدريب المهني وتحفيز القطاع الخاص وتسهيل إجراءات التأمين والتسجيل، لكن الحكومة تفضل إعلان المنح باعتبارها إنجازا سياسيا سريع الظهور، بينما تتأخر في بناء نظام يحاسب أصحاب الأعمال ويحمي العمال

وفي المحصلة، تكشف منحة 1500 جنيه أن الحكومة تعرف أسماء المستحقين عندما تريد صرف مبلغ موسمي، لكنها لا تقدم لهم حماية دائمة بالسرعة نفسها، ولذلك يبقى عامل اليومية تحت رحمة المرض وتوقف العمل والغلاء، وتبقى المنحة شاهدا على عجز الدولة لا على كفاية الرعاية